

العنوان العاشر

احكام إنتقالية

الفصل 93 - يجب على كل من بحوزته آثار منقولة كانت أو غير منقولة أن يقوم في أجل مدته سنة واحدة من تاريخ نشر هذه المجلة بإعلام المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتراث بما له من المكاسب الأثرية حتى تتم حمايتها أو ترتيبها حسب اقتضاء الحال .

الفصل 94 - يمكن الإبقاء تحت تصرف الخواص على سبيل الإيداع مع ما يترتب عن ذلك من المسؤولية وحقوق الإرتفاق الأثار المنقولة أو غير المنقولة أو البعض منها والتي وقع العثور عليها فوق الأرض أو استخراجها من باطنها أو وقع فصلها من مبنى أو معلم أثري قبل صدور هذا القانون.

أما ما يستدعي منها حماية خاصة فإن المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتراث تتولى استرجاعها لايداعها بأحد المتاحف الوطنية.

الفصل 95 - يمكن للخواص مسك الأثار المنقولة المستوردة من الخارج بصفة قانونية والإتجار فيها بشرط أن يكون قد وقع تقديمها إلى المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالتراث إبّان إدخالها إلى البلاد التونسية أو في مدة السنة الواحدة المشار إليها بالفصل 93 من هذه المجلة.

الفصل 96 - يجوز لتجار القطع الأثرية والتاريخية المتحصلين على ترخيص خاص في ذلك طبقاً لأحكام الأمر المؤرخ في 8 جانفي 1920 والمتعلق بأثار ما قبل الفتح الإسلامي أن يواصلوا عملهم حسب مقتضيات الأمر المذكور أعلاه وبعد صدور هذا القانون ويسحب وجوب الترخيص المشار إليه بعد مرور سنة واحدة من وفاة صاحبه ولا يمكن للورثة مواصلة الإتجار في القطع الأثرية بعد ذلك الأجل.

الفصل 97 - تبقى الأوامر السابقة لهذه المجلة والخاصة بترتيب المعالم التاريخية ومناطق الصيانة والمواقع الأثرية سارية المفعول لإتتاريخ صدور أوامر جديدة للغرض .

الفصل 98 - تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذه المجلة.

قانون عدد 36 لسنة 1994 مؤرخ في 24 فيفري 1994 يتعلق بالملكية الأدبية والفنية (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول - يشمل حق التأليف كل مصنف مبتكر أدبيا كان أو علميا أو فنيا مهما تكن قيمته ، والوجهة التي هو معد لها والطريقة أو الصيغة المستعملة في التعبير عنه ويشمل كذلك عنوان المصنف. والمراد بالمصنف هو المؤلف في صيغته الأصلية وكذلك في الصيغة المشتقة .

ومن بين المصنفات المعنية بحق التأليف :

- المصنفات الكتابية والمطبوعة ومن بينها الكتب والنشرية وغيرها.

- المصنفات المبتكرة للمسرح أو للإذاعة (السمعية أو البصرية) سواء كانت من نوع التمثيلية البحت أو التمثيلية التي تتخللها الموسيقى أو الرقص أو التمثيل الصامت

- القطع الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة

- مصنفات التصوير الشمسي وما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك التصوير الشمسي

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 فيفري 1994.

ولهما الحق في الإستعانة بالقوة العامة عند الإقتضاء وفي القيام بجميع الأشغال الضرورية على نفقة المخالف.

الفصل 84 - تجوز الأدوات والآليات المستعملة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها بهذا العنوان ويجوز حجز الأشياء المكتشفة أثناء الحفريات غير المرخص فيها أو التي لم تحترم ترتيب وشروط التنقيب والسير والمحاكمة أن تقتضي بمصادرتها. ويجوز أيضا حجز مجموع المنقولات أو حجز جانب منها لمن ارتكب مخالفة بأحكام الفصلين 58 و59.

الفصل 85 - يطالب مرتكب الجريمة في حالة حدوث أضرار لا يمكن إزالتها بدفع غرامة تقدر حسب الضرر الحاصل إضافة إلى العقوبات المنصوص عليها بالفصول أعلاه.

الفصل 86 - يقوم بمعافية المخالفات المنصوص عليها بهذا القانون كل من أعوان الضابطة العدلية وأعوان الولايات أو البلديات المكلفين بمراقبة الترتيب والأعوان المؤهلين من طرف الوزير المكلف بالثقافة من بين أعوان التفتيش المختصين في التراث والتابعين للإدارة المكلفة بالتراث والمكلفين للغرض طبقا للتشريع الجاري به العمل وكذلك الأعوان المؤهلين من طرف الوزير المكلف بالتعمير من بين سلك مهندسي وفنني الإدارة.

العنوان التاسع

أحكام مختلفة

الفصل 87 - يتعين على المالكين أو الحائزين أو الشاغلين داخل المواقع الثقافية والمناطق المصانة ألا يمنعوا الأعوان المذكورين بالفصل 86 من هذه المجلة من زيارة الأماكن ومراقبة الأشغال .

ولا يمكن لمالك المعلم التاريخي أو للمنتفع به أن يمنع الأعوان المشار إليهم من زيارة الأماكن أو مراقبة الأشغال الجارية بالمعلم .

ويجوز لهؤلاء الأعوان زيارة الحفريات وتصوير العناصر ذات الأهمية الأثرية كما لهم الحق في زيارة أي حضيرة عمومية أو خاصة توجد بمناطق أثرية..

غير أنه لدخول محلات السكنى وتوابعها يتعين على الأعوان المذكورين الإلتزام بالإجراءات المنصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية.

الفصل 88 - يحق للدولة أن تنتزع من أجل المصلحة العامة المعالم التاريخية التي يقع ترتيبها.

وخلافا لأحكام القانون عدد 85 لسنة 1976 المؤرخ في 11 أوت 1976 والمتعلق بمراجعة التشريع الخاص بالإنتزاع للمصلحة العمومية ، وخاصة الفصول 4 و5 و6 و7 منه يتم تحديد قيمة اقتناء العقارات سواء منها المبنية أو غير المبنية باعتبار الإستعمال الذي ستخصص له وللإرتفاقات الناتجة عن ترتيبها أو حمايتها.

الفصل 89 - تنتفع الدولة بحق الأولوية في الشراء لاقتناء معلم تاريخي مرتب أو محمي وذلك طبقا لنفس الشروط والإجراءات المحددة بالقانون عدد 21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 المتعلق بتهيئة المناطق السياحية والصناعية والسكنية.

الفصل 90 - يطالب المالك لمعلم تاريخي محمي أو المنتفع به بالحرص على تعهده ورعايته.

كما يتعين على مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة وعلى المالكين أو الحائزين أو المؤتمنين الذين لهم بعدتهم منقولات مفردة أو مجموعات محمية أن يحرسوها ويرعوها ويحافظوا عليها .

الفصل 91 - تنشر قائمة المعالم التاريخية المحمية والمرتبّة عقارات كانت أو منقولات وكذلك قائمات المناطق المصانة والمواقع الثقافية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وتتم مراجعة القائمات المذكورة وإعادة نشرها مرة كل خمس سنوات .

الفصل 92 - في حالة إتلاف معلم تاريخي عقاري أو أشياء منقولة أو عند فقدانها الأهمية التي بررت حمايتها أو ترتيبها يمكن رفع قرار الحماية أو أمر الترتيب عنها بنفس الصيغ المستعملة لحمايتها أو ترتيبها .

- المصنفات السينمائية و ما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك السينما في التعبير البصري

- الصور الزيتية والرسوم والطبوعات الحجرية والنقوش المعدنية بواسطة الحامض النيتريكي أو على الخشب والمنتجات الفنية الأخرى الشبيهة بها

- النحت في مختلف أنواعه

- المصنفات المعمارية التي تشمل في أن واحد الرسوم والنماذج والامثلة وكذلك كيفية الإنجاز.

- المديجات والموشيات التي تخرجها الأنوال الفنية و الفنون التطبيقية بما في ذلك المشاريع و الامثلة أو الصناعة نفسها

- الخرائط و كذلك الرسوم و المنقولات الخطية . أو التشكيلية ، و الصور ذات الصبغة العلمية أو الفنية

- المحاضرات

- المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية

- البرامج المعلوماتية

- الترجمات و التحويرات أو الاقتباسات التابعة للمصنفات الألف ذكرها

الفصل 2 - حق التأليف هو الحق الذي ينفرد به صاحب المصنف دون سواء في استغلال مصنّفه أو في الترخيص للغير في استغلاله بإحدى الطرق التالية :

أ) نقل المصنف في صيغة مادية مهما كان نوعها بما في ذلك المسجلات الصوتية و السمعية البصرية و غيرها .

ب) عرض المصنف على العموم بأي طريقة كانت و على وجه الخصوص عرضه في أماكن عمومية كالنزل و المطاعم و وسائل النقل البري و البحري و الجوي و المهرجانات و قاعات العرض وذلك بواسطة :

- آلات بث المصنفات المسجلة

- أجهزة ارسال اذاعية أو تلفزيونية .

- أقماع صناعية أو كابات أو ما شابه ذلك .

ج) استغلال المصنفات التي تبثها الإذاعات و التلفزيونات بعرضها على العموم بواسطة أجهزة استقبال كالذياع و التلفزيون و مضخمات الصوت أو أية أداة أخرى ناقلة للأصوات و الصور . و ذلك إذا تم استغلال المصنف المحمي في مكان عمومي.

د) ترجمة المصنّف أو اقتباس مصنف آخر منه مهما كان نوعه .

الفصل 3 - لا يمكن لأي مستغل غير صاحب المصنّف نفسه أو من ينوبه أن يقوم بعمل من الأعمال المبينة في الفصل 2 أعلاه إلا بعد الحصول من صاحب الحق أو من ينوبه على ترخيص مسبق في شكل عقد مكتوب ينص بالخصوص على :

أ) المسؤول عن الاستغلال

ب) طرق الاستغلال (المنهج ، اللغة ، المكان)

ج) مدة الاستغلال

د) قيمة المقابل المخول لصاحب الحق

الفصل 4 - صاحب المصنف هو من اذيع ذلك المصنف باسمه ما لم يؤت بحجة تخالف ذلك.

على أنه اذا قام بالتأليف أشخاص تابعون لذات معنوية عمومية أو خاصة في نطاق وظائفهم فإن حق التأليف يرجع لأولئك الأشخاص ما لم يقع التخصيص على خلاف ذلك بمقتضى عقد مبرم بين الطرفين و يستثنى من هذا المنتج السينمائي و السمعي البصري الذي يرجع إليه حق التأليف .

الفصل 5 - يعتبر المصنف عملا مشتركا اذا اشترك في ابرازه شخصان أو عدة أشخاص و تعذر بيان نصيب كل منهم في المشروع . و يكون حق التأليف فيه ملكا مشتركا لهؤلاء الأشخاص.

ويعتبر المصنف عملا مركبا اذا اقم فيه مصنف سبقه بدون مشاركة صاحب المصنف الأول، و يكون حق التأليف فيه ملكا لمن قام بالتأليف الثاني مع مراعاة حق صاحب المصنف الأول الذي أدرج في العمل المركب.

ويعتبر المصنف عملا جماعيا اذا برز لحيث الوجود بسعي من شخص أو من ذات معنوية تتولى نشره تحت ادارتها باسمها و كانت مشاركة مختلف المؤلفين الذين شاركوا في اعداده مندمجة في جملة ما يهدف اليه بدون أن يمكن اسناد حق منفصل لكل منهم في جملة ما تم انجازه و يرجع حق التأليف الى الشخص أو الذات المعنوية التي اذنت بانجازه و تولت نشره ما لم يقع التخصيص على خلاف ذلك ضمن عقد مكتوب.

الفصل 6 - يتمتع أصحاب الترجمات أو الاقتباسات أو التغييرات أو التحويرات للمصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية بالحماية التي اقتضاهما هذا القانون بدون أن تهضم حقوق المؤلفين الأصليين .

ويشمل هذا الإجراء كذلك مؤلفي المنتخبات أو المجموعات من مختلف المصنفات مع مراعاة حقوق المؤلفين الأصليين.

الفصل 7 - تندرج الفنون الشعبية ضمن التراث الوطني وكل تدوين بغاية الإستغلال المادي للفنون الشعبية يستوجب ترخيصا من الوزارة المكلفة بالثقافة . و يقتضى الحصول على ذلك الترخيص تسديد معلوم تضبطه المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين المحدثه طبقا لهذا القانون.

كما يجب الإسترخاض من الوزارة المكلفة بالثقافة في خصوص إنتاج المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية و في صورة إحالة كل أو بعض من حقوق التأليف لمصنف مستوحى من الفنون الشعبية وكذلك في صورة إحالة رخصة خاصة لإستغلال مثل ذلك التأليف.

و في مفهوم هذا القانون تعتبر فنونا شعبية كلّ الآثار الفنية الموروثة عن الاجيال السابقة و المتصلة بالعادات و التقاليد و سائر مظاهر الإبداع الشعبي كالحكايات الشعبية و الأدب و الموسيقى و الرقص.

الباب الثاني

في حقوق المؤلف

الفصل 8 - ينبغي أن يذكر اسم المؤلف عند كل عرض لمصنّفه على العموم ، و على كل نسخة تتضمن نقل محتوى المصنف كلما أعد للعموم في صيغة مادية و ذلك وفق ما يقتضيه العرف السليم

ولا يجوز ادخال أي تغيير على المصنف بدون موافقة كتابية من صاحبه ولا حق لاحد أن يعرض على العموم مصنفا منقولاً عن الغير في صيغة أو في ظروف تهضم فيها الحقوق الأدبية و المادية للمؤلف.

الفصل 9 - و تتمثل الحقوق الأدبية للمؤلف خاصة في مايلي :

أ) حق النسبة أو حق الأبوة : و المقصود بهذا الحق أن للمؤلف الحق في أن ينسب إليه المصنف الذي أنتجه فيقرن اسمه به على كل نسخة منه.

ب) حق عدم النسبة : وهو حق إخفاء اسم المؤلف تماما عند وضع المصنف تحت طلب العموم.

ج) حق إستعمال إسم مستعار : للمؤلف الحق في أن يقرن بمصنّفه إسم مستعارا بدلا عن إسمه الحقيقي.

د) حق حفظ المصنف من كل تغيير أو تحوير أو تشويه.

هـ) حق النشر : بموجب هذا الحق يكون للمؤلف وحده حق تقديم مصنّفه للجمهور مع تقرير الطريقة المناسبة لنشره بين العموم بأي وسيلة من الوسائل.

و) حق السحب : و المقصود بهذا الحق هو تمكين المؤلف من سحب مصنّفه من التداول بين العموم.

الفصل 10 - اذا أصبح المصنف تحت طلب العموم فلا حق لصاحبه أن يمنع :

أ) عرض المصنف على العموم بدون مقابل مالي و ذلك لأغراض تعليمية أو تثقيفية أو في نطاق محيط عائلي

ب) نقل أو ترجمة أو اقتباس المصنف المعد لاستعمال شخصي بحت غير أنه يتعين على من يقوم بالنقل أو الترجمة أو الاقتباس بغاية إنجاز عروض مسرحية بدون مقابل اعلام المؤلف أو أصحاب الحق أو المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين .

الفصل 11 - يسمح بالاستشهاد و الإنقال المقتبسة من مصنف سبق وضعه تحت طلب العموم بشرط أن تتماشى و العرف و بقدر ما يبرها تحقيق

غرض علمي أو تعليمي أو اخباري. ويدخل في ذلك ما تشتمل عليه العروض الصحفية من استشهادات وانتقال مقتبسة .

ويجوز استعمال تلك الاستشهادات أو الانتقال في صيغتها الاصلية أو مترجمة.

وينبغي ذكر المصدر المنقولة عنه واسم المؤلف اذا كان هذا الاسم مدرجا في المصدر.

الفصل 12 - تباح بدون مقابل التسجيلات واعداد التسجيلات السمعية او السمعية البصرية لمصنفات ادبية او علمية او فنية سبقت اذاعتها اذا كانت هذه التسجيلات او اعدادتها لاغراض تعليمية او تثقيفية .

الفصل 13 - يمكن للوزارة المكلفة بالثقافة ان ترخص عند الحاجة للمكتبات العمومية ولل مراكز غير التجارية لجمع الوثائق وللمؤسسات العلمية ولعاهد التعليم ودور الشباب ودور الثقافة نقل المصنفات الادبية او العلمية او الفنية في حدود ما يحتاج اليه نشاطها وذلك مقابل معلوم تعينه المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين ما لم يقع اتفاق بالتراضي على ذلك بين الطرفين .

الفصل 14 - اذا لم يقع النص صراحة في المصدر على حفظ حق النقل لصاحبه فان المقالات الاخبارية اليومية المتعلقة بالسياسة او الاجتماع او الاقتصاد يمكن ان تنقلها الصحافة او الاذاعة بيد انه ينبغي دائما ذكر المصدر المأخوذ عنه

الفصل 15 - يباح تسجيل ونقل واذاعة المصنفات الادبية او العلمية او الفنية التي تذكر بمناسبة الاخبار عن حدث يومي مهما كانت الوسائل المستعملة وفي حدود ما يبرره الغرض الاخباري المقصود.

الفصل 16 - يسمح بنقل مصنفات الفن التصويري والفن المعماري الموضوع بصورة مستمرة في مكان عمومي وذلك لحاجة السينما او التلفزة بشرط ان تكون صيغة احكامها في الشريط السينمائي او في حصة التلفزة عرضية او ثانوية بالنسبة الى الموضوع الاصيل .

الفصل 17 - يسمح بعرض المصنفات التي انشأتها مؤسسات الإنتاج 354 الاذاعي والتلفزي العاملة بالبلاد التونسية بوسائلها ولحفظها الخاصة ، بمقتضى ترخيص من المؤلفين الاصيلين على انه بعد انقضاء سنة لا يمكن لهذه المؤسسات استعمالها الا بترخيص جديد من المؤلفين الاصيلين او من المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين وذلك في صورة عدم وجود عقد يحيل بمقتضاه المؤلفون الى مؤسسة اذاعية او تلفزية حق استغلال مصنفهم ويتعين حفظ نسخة من كل ما تسجله تلك المؤسسة الاذاعية او التلفزية من تسجيلات ذات صيغة ثقافية، في الخزينة الرسمية المخصصة لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالثقافة ، وتضبط الانواع التي ينبغي حفظها بقرار من الوزير المكلف الثقافة .

الفصل 18 - ان حق التأليف يدوم مدى حياة المؤلف ويستمر خمسين سنة شمسية بداية من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة التي توفي فيها او من التاريخ الذي تضمنه الحكم المعلم بوفاته في صورة تغيبه او فقده.

وفي صورة ما اذا كان المصنف عملا مشتركا فإن حساب هذه المدة يبتدا من تاريخ وفاة آخر المؤلفين المشاركين فيه او من التاريخ الذي تضمنه الحكم المعلم بوفاته في صورة تغيبه او فقده.

بالنسبة للمؤلفات اللاسمية او الحاملة لاسم مستعار فإن حق التأليف يدوم خمسين سنة ابتداء من التاريخ الذي يكون فيه المصنف قد وضع تحت طلب العموم.

وفي صورة ما اذا كان الاسم المستعار لا يخفي هوية المؤلف للعموم او اذا كشف المؤلف لمصنف لا إسمي او حامل لاسم مستعار عن هويته الحقيقية فإن حق التأليف يدوم نفس المدة المنصوص عليها بالفقرة الاولى من هذا الفصل.

الفصل 19 - يدوم حق التأليف بالنسبة الى مصنفات التصوير الشمسي خمسة وعشرون سنة شمسية ابتداء من تاريخ إنجاز المصنف.

الفصل 20 - يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية بحق استثنائي في :

(1) تمثيل مصنفاتهم وأدائها علنا بكل الوسائل والطرق.

(2) نقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل.

كما يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية او المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الاصيل بنفس الحقوق فيما يختص بترجمة مصنفاتهم.

الفصل 21 - يتمتع مؤلفو المصنفات الادبية والفنية بحق استثنائي في الاداء العلني لمصنفاتهم بجميع الوسائل والطرق ونقل أدائها إلى العموم بجميع الوسائل وكذلك الشأن فيما يتعلق بترجمتها.

الباب الثالث

في احالة حق التأليف

الفصل 22 - إن حق التأليف كما هو معرّف بهذا القانون قابل للإحالة بالبيع كله أو بعضه .

الفصل 23 - إن إحالة حق عرض مصنف على العموم لا يشمل حق نقله في صورة مادية كحق تسجيله على شريط على سبيل المثال وكذلك الشأن بالنسبة للمصنف الذي هو في صورة مادية لا يمكن عرضه على العموم إلا بموافقة صاحب الحق الاصيل للمصنف المادي .

كما ان الإحالة بالبيع لنسخة أو أكثر من المصنف لا تقتضي بالضرورة احالة حق التأليف .

الفصل 24 - تعتبر ملغاة إحالة المصنفات التي لم تنجز بعد ما لم تكن هذه الاحالة لفائدة المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين .

وإذا أحيل حق التأليف لفائدة الدولة بطريق الوراثة فإنه يعتبر محالا للمؤسسة المذكورة ، وتخصّص عائداته لصندوقها الإجتماعي .

الفصل 25 - لاصحاب المخطوطات و المصنفات التشكيلية حق المشاركة بصورة قارة في محصول كل بيع لمصنفاتهم بواسطة المزارد العلني او على يد تاجر يقطع النظر عن كل إحالة للمصنف الاصيل .

وبعد وفاة المؤلف يستمر هذا الحق قائما لورثته اثناء السنة الشمسية الجارية والخمسين سنة الموالية :

ويخصص للمؤلف أو لورثته خمسة بالمائة من محصول البيع.

الفصل 26 - ان الترخيص في بث المصنف بواسطة المذياع او التلفزة يشمل عموم ما تقرره مؤسسة اذاعية و تلفزية عاملة بالبلاد التونسية من حصص اذاعية او تلفزية في هذا الصدد بوسائلها الخاصة و تحت مسؤوليتها ، الا اذا جاء العقد المبرم بين المؤلف و ادارة المؤسسة بما يخالف ذلك .

أما الحقوق الراجعة لمصنفي الاعلانات الاشهارية التي تستغلها مؤسسة اذاعية او تلفزية فيحرر في شأنها عقد خاص بها ينص على شروط الاستغلال و النسبة المئوية من المحاصيل الراجعة لاصحاب الحقوق.

الباب الرابع

في نشر المصنفات الكتابية

الفصل 27 - عقد النشر للمصنفات الكتابية هو العقد الذي يحيل بمقتضاه المؤلف او من يحل محله حسب شروط معينة الحق للناسر في ان يصنع بنفسه او بواسطة الغير عددا معيناً من النسخ من المصنف على ان يتولى الناسر عمليتي النشر والتوزيع و ينبغي ان يكون هذا العقد مكتوباً.

الفصل 28 - يمنح الناسر للمؤلف او لمن يحل محله مقابلاً يكون على نسبة محاصيل الاستغلال و مبلغاً معيناً يتفق عليه يمنح فور امضاء العقد ، إن لم ينص عقد النشر على خلاف ذلك.

الفصل 29 - على الناسر ان يقدم للمؤلف كل المؤيدات المثبتة لصحة حساباته .

ومن حق المؤلف ان يطلب من الناسر مرة في السنة على اقل تقدير تقديم قائمة تتضمن :

(أ) عدد النسخ المخرجة اثناء السنة مع توضيح حجم الطباعات و تاريخها. و تعتبر كل النسخ الزائدة على عدد النسخ المتفق في العقد على طبعها ونشرها مسحوبة بصفة غير شرعية و من حق المؤلف ان يطالب بحقوقه عليها. كما من حقه ان يطالب بغرم ضرر.

(ب) عدد النسخ المذخرة .

(ج) عدد النسخ التي تولّى الناشر بيعها وعدد النسخ غير المستعملة أو التي انعدمت تبعا لأحوال عارضة أو بسبب قوة القاهرة.

(د) بيان المبالغ الراجعة للمؤلف وما دفع له منها عند الاقتضاء وكل شرط مخالف لما جاء به هذا الفصل لا يعتد به وأن وقع التنصيص عليه .

الفصل 30 - يمكن للمؤلف أو لمن يمثله فسخ عقد النشر إذا لم يقم الناشر بنشر المصنف في الأجل المحددة بالعقد.

كما يمكن للمؤلف فسخ عقد النشر في صورة عدم إعادة نشر المصنف الذي نفذت نسخته.

وتعتبر الطبعة نافذة إذا قدّم المؤلف أو المرخص له من طرف هذا الأخير مطالبا للناشر للحصول على نسخ منها ولم يلبه في ظرف ثلاثة أشهر.

الفصل 31 - لا يحق للناشر أن ينشر مصنفا لم يدخل في الحق العام بدون تعاقد كتابي مع أصحاب الحقوق . وفي صورة المخالفة يلزم الناشر بغرم الضرر لفائدتهم فضلا عن دفع الحقوق الناتجة عن الاستغلال طبقا للعرف.

ولا يحق للمؤلف في صورة وجود عقد نافذ المفعول يربطه بنشر حصول مصنف معين ولادة معدّنة أن يتعاقد مع ناشر آخر على نفس المصنف إلا باسترخاض من الناشر الأول وحسب شروط العقد المبرم معه وعند المخالفة يلزم المؤلف بغرم ضرر للناشر.

الباب الخامس

في صنع النسخ المسجلة

الفصل 32 - لا يحق لأي مستغل أن يصنع بنفسه أو بواسطة الغير لأغراض تجارية عددا معيناً من النسخ من مصنف محمي، بواسطة التسجيل الميكانيكي على أسطوانات أو أشرطة مغناطيسية سمعية (فونوغرام) أو سمعية بصرية (فيديوغرام) ، أو بأي وسيلة أخرى للتسجيل إلا بمقتضى عقد مكتوب يبرمه مع صاحب المصنف أو المرخص له في ذلك من طرفه.

الفصل 33 - يجب أن ينص العقد المذكور بالفصل 32 من هذا القانون بالخصوص على :

(أ) الترخيص المسبق الذي ينص عليه الفصل الثالث من هذا القانون مع ذكر مدة صلاحية الترخيص.

(ب) شروط الاستغلال حسب المقاييس المتفق عليها .

(ج) تحديد المقابل الواجب أدائه عن كل مصنف والنسب المئوية الراجعة للمستحقين من محاصيل الاستغلال.

(د) أجال الدفع و كفيته .

(هـ) طرق المراقبة وكل ما من شأنه أن يضمن حصول المؤلفين والملحنين على مستحقاتهم.

ويعتبر العقد المخالف لأحكام هذا الفصل لاغيا.

الفصل 34 - على صانع النسخ المسجلة من حاملات سمعية وحاملات بصرية وغيرها من حاملات التسجيل أن يقدم للمؤلف أو المرخص له من طرفه المؤيدات المثبتة لصحة حساباته وأن يقدم للأعوان المذكورين بالفصل 54 من هذا القانون جميع الوثائق المتعلقة بالاستغلال كلما طلب منه ذلك.

الفصل 35 - يمنع صنع نسخا مسجلة في شكل فونوغرام أو فيديوغرام أو غير ذلك من النسخ المسجلة نقلا عن مصنفات محمية بغرض المتاجرة بها دون تعاقد مع المؤلف أو مع المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين.

كما تمنع المغالطة المنتهدة في حسابات محاصيل استغلال المسجلات المقدمة من قبل الصانعين المتحصلين على رخص استغلال.

الفصل 36 - يجب أن تحمل كل نسخة مسجلة من حاملات التسجيل أو غير ذلك من النسخ المسجلة :

(أ) علامة الصانع المسؤول قانونا و عنوانه الكامل.

(ب) علامة ترخيص المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين.

(ج) عنوان المصنف والعدد المميز له .

(د) أسماء المؤلفين .

الفصل 37 - على صانعي وموردي الأشرطة المغناطيسية غير المسجلة والمعدة للإستعمال الخاص أن يدفعوا للمؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين نسبة اثنين بالمائة من ثمن البيع بالتفصيل على جميع الأشرطة سواء المصنوعة أو المستوردة ويحوّل هذا المبلغ الجملي بصفة متناصفة لفائدة الصندوق الإجتماعي للمؤسسة المذكورة من جهة ومن جهة أخرى للمؤلفين الأعضاء.

على أنه يقع استرجاع هذه المعاليم في صورة ثبوت تسديد العائدات المتعلقة بالأشرطة المسجلة من طرف الشركات التي تستعمل هاته الأشرطة لغاية تجارية.

الباب السادس

في المصنفات السينمائية والسمعية البصرية

الفصل 38 - يرجع حقّ تأليف المصنّفات السينمائية والسمعية البصرية الى المنتج.

والمنتج لمصنف سينمائي أو سمعي بصري هو الشخص المادي أو الذات المعنوية الذي يعزى اليه انجاز الانتاج و الذي يتحمل مسؤولية استغلاله .

الفصل 39 - على المنتج أن يبرم العقود مع جميع الذين يعتمد مصنفاتهم لانجاز ما يعترزم انتاجه وذلك قبل الشروع في انتاج الشريط السينمائي أو السمعي البصري.

وتقتضي هذه العقود احالة حق الاستغلال لفائدة المنتج وذلك ما لم يكن ثمة شرط مخالف باستثناء حقوق المصنّفات الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة التي لا يمكن احوالها والتي ترجع لأصحابها الاصليين .

وفي كل الحالات يحتفظ المشاركون في التصنيف بحقوقهم الأدبية.

الفصل 40 - يعتبر المصنف السينمائي أو السمعي البصري جاهزا حالما تنجز منه النسخة التي يتفق المنتج والمخرج على أنها "النسخة المرجع".

والمخرج لمصنف سينمائي هو الشخص الذي يتولى تصور العمل وأخراجه من طور التّصوّر والنّوايا الي طور التنفيذ وتجسيم تلك التّصورات والنّوايا في صور ولقطات ومشاهد يتم تركيبها حسب رؤيته .

الفصل 41 - إذا رفض أحد المشاركين في الانتاج السينمائي اتمام مساهمته فيه أو عجز عن ذلك بسبب قوة القاهرة فلا حق له في الاعتراض على استعمال الجزء الذي ساهم في انجازه قصد اتمام الانتاج .

وإذا رفض المنتج انجاز المصنف السينمائي أو السمعي البصري المتعاقد في شأنه أو عجز عن انجازه أو اتمامه بسبب قوة القاهرة فإن للمشاركين في تصنيفه حق المطالبة من المحكمة ذات النظر الفناء العقود التي تربطهم بالمنتج مع احتفاظهم بالحقوق المالية المتعاقد عليها .

وللمشاركين في مشروع سينمائي أو سمعي بصري أن يتصرفوا بصفة حرة فيما ساهموا به شخصيا قصد استغلاله في ميدان غير الذي وقع الاتفاق عليه من قبل الا اذا سبق التنصيص على ما يخالف ذلك وبشرط أن لا يؤدي ذلك الى الإضرار باستغلال الانتاج الذي شاركوا فيه .

الفصل 42 - على جميع مستغلي المصنّفات السينمائية والسمعية البصرية من وسطاء ترويج للأشرطة السينمائية والفيديوغرام عن طريق البيع أو الاعسارة أو التسويغ و أصحاب قاعات السينما والعروض السمعية البصرية أن يتعاقدوا مع أصحاب الحقوق أنفسهم أو من يتوبهم قصد تسديد حقوق التأليف القانونية الموظفة على الاستغلال .

الباب السابع

في البرامج المعلوماتية

الفصل 43 - ترجع ملكية البرامج المعلوماتية المنتجة من قبل اجبر أو من جمع من الاجراء بمناسبة أدائهم لمهمتهم إلى المشغل الذي يتمتع بكلّ الحقوق المخولة للمؤلفين ما لم يوجد شرط مغاير.

كما تطبق هذه الاحكام على اعوان الدولة وعلى الجماعات العمومية والمحلية وعلى المؤسسات العمومية.

كلّ الخلافات المنجّرة عن تطبيق احكام هذا الفصل ترجع بالنظر الى المحاكم المختصة التي يوجد بدائرتها المقرّ الإجتماعي للمؤسسة المشغلة أو نياقتها أو فرعها أو الإدارة الجهوية التابعة لها والتي يرجع إليها الاجبر بالنظر.

الفصل 44 - ترجع ملكية البرامج المعلوماتية المنجزة بطلب وكذلك الوثائق التابعة لها الى المنتج ما لم يوجد شرط مغاير .

الفصل 45 - لا يمكن للمؤلف أن يعترض على تعديل البرامج المعلوماتية من طرف الغير في حدود الحقوق التي تنازل لهم عنها ما لم يوجد شرط مغاير .

الفصل 46 - يحجر كل عمل لا يتعلق بإنجاز نسخة لتخزين البرامج المعلوماتية من طرف المستعمل كما يحجر كل استعمال للبرامج المعلوماتية لا يكون مرخصا فيه صراحة من طرف المؤلف أو من ينوبه ما لم يوجد شرط مغاير.

ولا يمكن لمؤلف البرامج المعلوماتية أن يعترض على تسجيل نسخة أو نسخ من مصنفه يقع استعمالها من قبل المؤسسات العلمية والثقافية ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والمراكز غير التجارية لجمع الوثائق في حدود وظائفها وذلك طبقا لاحكام الفصل 13 من هذا القانون .

الفصل 47 - تنتقض جميع الحقوق المنصوص عليها في هذا الباب بعد خمسة وعشرين سنة ابتداء من تاريخ إعداد البرامج المعلوماتية.

الباب الثامن

في المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين

الفصل 48 - أحدثت بموجب هذا القانون مؤسسة عمومية ذات صيغة صناعية وتجارية لها شخصية معنوية واستقلال مالي أطلق عليها اسم المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين.

توضع هذه المؤسسة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالثقافة. وتخضع هذه المؤسسة لقواعد المحاسبة التجارية فيما لم يقع استثناءه بهذا القانون.

عين مقر المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بتونس وأحوارها.

الفصل 49 - تضطلع المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بالمهام التالية :

(أ) رعاية حقوق المؤلفين وكذلك الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية).

(ب) تمثيل أعضائها وجمعيات المؤلفين الأجنبية أو أعضاء هذه الأخيرة لدى مستغلي المصنفات سواء كان هذا التمثيل بموجب تفويض أو نتيجة إتفاق متبادل.

(ج) تحديد المعاليم الراجعة لكل صنف من أصناف التأليف.

ويتم ضبط (طرق عمل هذه المؤسسة وتنظيمها الإداري والمالي بامر).

الباب التاسع

في الاجراءات والعقوبات

الفصل 50 - يحجر توريد نسخ من أي مصنف كان لترات الجمهورية التونسية اذا كان في ذلك التوريد خرق لحقوق التأليف وفقا لمفهوم هذا القانون وتعهدات الدولة التونسية طبقا للاتفاقيات الدولية لحقوق التأليف .

الفصل 51 - كل من لم يحترم حق التأليف مثلما تمّ تحديده بالفصل الثاني من هذا القانون يكون ملزما بدفع غرم الضرر لصاحب ذلك الحق، وتتولى المحكمة ذات النظر تعيين مبلغه.

ويثبت عدم احترام حقّ التأليف بالخصوص إذا لم يستظهر المستغل بالترخيص المسبق المنصوص عليه بالفصل الثاني من هذا القانون.

الفصل 52 - كل مخالفة لاحكام الفصول 29, 31, 32, 34, 35, 36, 37, 39, 44, 46 و50 من هذا القانون يعاقب مرتكبها بخطية تتراوح بين 500 و5 000 ديناراً.

وفي صورة العود ترفع الخطية الى حد عشرة آلاف ديناراً ويضاف إليها عقابا بالسجن يتوارح بين شهر وستة أشهر أو بإحدى العقوبات.

الفصل 53 - يعتبر صاحب المحل العمومي الذي تحدث به مخالفة لمقتضيات هذا القانون سواء بعرض المصنفات المحمية على العموم أو بيع أو كراء نسخ منها مسؤولاً متضامناً مع المخالف الأصلي عن جبر الأضرار المادية والمعنوية الناجمة عن استغلال تلك المصنفات في صورة ما إذا ثبت أنّ صاحب المحل المذكور كان على علم بذلك .

الفصل 54 - يقوم بمعاينة المخالفات لهذا القانون وتصريح معارض في شأنها كل من مأموري الضابطة العدلية والاعوان المؤهلين من طرف الوزير المكلف بالثقافة من بين سلك أعوان وزارة الثقافة المنتمين إلى صنف (أ) والمخلفين للغرض.

الفصل 55 - يمكن للمحكمة ذات النظر أن تأذن من تلقاء نفسها أو بطلب من المؤلف أو المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بحجز أو بمصادرة أو بإعدام النسخ أو بخلق المحل التي سُجلت به المخالفة بصفة وقتية أو نهائية.

الباب العاشر

احكام مختلفة

الفصل 56 - يطبق هذا القانون بالخصوص على :

(أ) على جميع المصنفات التي يكون صاحب الحق الأصلي لتأليفها تونسي الجنسية أو مقرر بتراب الجمهورية التونسية أو لا جنسية له أو لا جناً له فيها محل اقامته العادي اذا كان الامر يتعلق بشخص مادي أو راجعاً بالنظر الى القضاء التونسي اذا كان الامر يتعلق بذات معنوية .

(ب) على المصنفات المنشورة لأول مرة بتراب الجمهورية التونسية أو المنشورة بهذا التراب خلال الثلاثين يوماً الموالية للنشر الاول في بلاد أجنبية .

(ج) على اشغال الفن المعماري المقامة بتراب الجمهورية التونسية وعلى كل عمل فني مندمج في بناية تقع بتراب الجمهورية التونسية.

(د) على جميع المصنفات التي لم تدخل عند ابتداء العمل بهذا القانون إلى ميدان الملك العام.

وإذا تعلق الأمر بعمل جماعي فانه يكفي لتطبيق هذا القانون ان يكون واحد فقط من المشاركين في العمل قد توفر فيه الشرط المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل .

الفصل 57 - يمكن حماية المصنفات المشار إليها في الفصل 56 من هذا القانون شريطة أن تمنح في البلاد المعنية حماية مماثلة لمصنفات المؤلفين الراجعين بالنظر للدولة التونسية.

وتتولى الوزارة المكلفة بالثقافة تعيين البلاد التي يتوفر فيها هذا الشرط.

الفصل 58 - يعهد للمؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بإجراء اتصالات مع المؤسسات والجمعيات الأجنبية التي تعنى بحقوق المؤلفين والتي يههما الأمر :

1 - لصيانة الحقوق والإميازات التي أحرز عليها المؤلفون لدى المؤسسات والجمعيات المذكورة.

ب - لإبرام اتفاقات التمثيل المتبادل معها.

الفصل 59 - الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذا القانون وخاصة القانون عدد 12 لسنة 1966 المؤرخ في 14 فيفري 1966 المتعلق بالملكية الأدبية والفنية.

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 24 فيفري 1994.

زين العابدين بن علي

قانون عدد 37 لسنة 1994 مؤرخ في 24 فيفري 1994 يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 1970 المؤرخ في 16 أكتوبر 1970 المتعلق بإعادة تنظيم الديوان القومي للزيت المصادق عليه بالقانون عدد 53 لسنة 1970 المؤرخ في 20 نوفمبر 1970 (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي : نصه :

فصل وحيد - الغيت أحكام الفصل 2 من المرسوم عدد 13 لسنة 1970 المؤرخ في 16 أكتوبر 1970 المتعلق بإعادة تنظيم الديوان القومي للزيت

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 فيفري 1994.